

اعدا ايضا روايتان وان ذلك اهل الكلام فقد كثر اشعري فيها فتوايحه وغالب هذا صلب الائمة
 فيها تفصيل وحقيقة الامر في ذلك ان القول قد يكون كذا في طرفة الفؤاد بغير
 صاحبه ويقال به قال ان يفتوح كما في كنه الشخص المعين الذي قال لا يحكم بغيره حتى
 تقوم عليه حجة الحق كذا في كنه هذا كما في نصوص الوعيد فان الله تعالى يقول ان
 الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون بشرط بطونهم فارا ويسبوا صوت سعيهم
 فهذا يعبره من نصوص الوعيد كذا في الشخص المعين لا يشبهه عليه بالوعيد فلا يشبه
 لمعنى من اهل القبلة بالنار ليومن انه لا يحقه الوعيد لقول شرطه او ثبوت مانع
 فقد لا يكون التزم بلفظه وقد يتوهم به فعل الحرم وقد يكون له حسنات عظيم
 تجوز عقوبته ذلك الحرم وقد يبتلى بمصائب كغيره وقد يتسرع فيه شفع
 مطاع وهكذا الاول الذي ذكرها في اولها وقد يكون الرجل لم يتلغه النصيحة الا
 لمعرقها الحرف وقد يكون بلفظه ولم يثبت عند او لم يتكلم من فهمها وقد يكون
 عرضت له شتمها بعد ذكر الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق واخطا
 فان الله يعجز لمخطاة كما ينال من كان سواها في المسائل النظرية او العملية
 هذا الذي على اصحا ابي صلى الله عليه وسلم وجماعه هير ائمة الاسلام واهل التفرقة
 بين النوعين وتسميته مسائل الاصول وبين نوع اخر وتسميته مسائل الفروع
 فهذا الفرق ليس له اصل الا من الصحابة والاعمم التابعين ولا ائمة الاسلام
 وانما هو ما حوز عن المعتزلة ومثلهم من اهل البدع وغيرهم تلتاه من ذكر ذلك
 من القتها في كتبهم وهو تعريف متناقض فانه يقال له فرق بين النوعين احد
 مسائل الاصول التي يكثر الخلل فيها وما الفرق بينهما وبين مسائل الفروع فان قال
 مسائل الاصول هي مسائل الاعتقاد والفروع مسائل العمل قيل له تنازع الناس
 في جعل صلى الله عليه وسلم هل راي تمام الا في انا عثمان افضل منه على ان في النصارى
 وفي اكثر من معاني الفرق وتصح بعض الاحاديث في المسائل الاعتقادية العلمية
 ولا تفرقها بالانفاق وجوب الصلاة والزكاة والصيام والجمعة والنفوس

توفيق

سألنا

لها

الكلان والخير كسب اهل عملها وانكرها بالانفاق وان قيل الاصول هي المسائل
 النظرية قيل له كثير من مسائل العمل قطعية وكثير من مسائل النظرية قطعية
 وكثير من المسائل قطعية او ظنية هو من الامور الاضافية وقد تكون المسائل
 عند رجل قطعية نظرية الدليل القاطع له كانه سمع النصوص من الرسول
 صلى الله عليه وسلم وثبتت مرارته منه وعند رجل لا تكون ظنية فضلا عن ان
 تكون قطعية لعدم بلوغ الضرر اليه او لعدم ثبوته عنده او لعدم تمكنه من العلم
 به والله وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال لاهله ان
 زانت فاحرقوني ثم استوفيتي ثم ذكر في الحديث في اليوم قوله انه قد رآه علي
 بعد نبي عنده باليم بعد به اصدا من العالمين فامر الله النار وما اخذت منه
 والنجي ما اخذت منه وقال ما جئتكم بها صنعت قال غضبتك يارب
 فغضب له وهذا شرف قدره الله تعالى في المعاد بل لعله انه لا يعود وانما
 يذره عليه اذ فخر ذلك فغفر له وهذه المسائل مسوقة في غير هذا الموضوع
 ولكن المقصود ان من ذهب الائمة مبنية على هذا التفصيل بين النوعين
 فانها حتى طاعتهم الخلف في ذلك ولعله لم يوافق قولهم فطالما في كفاي
 عن احمد في تكفير اهل البدع روايتين مطلقا حتى جعل الخلف في تكفير المرجية
 والشيعة المفضلة لغيره ورمحت التكفير والتكفير وليس هذا من ذهب
 الامام احمد ولا عن من ائمة الاسلام ولا يختلف قوله انه لا يكفر المرجية الذين
 يقولون الايمان قول بلا عمل ولا يكفر من فضل عليا على عثمان بل ويصح
 صراحة بالامتناع من تكفير الخوارج والقدسية وغيرهم وانما كان يكفر اهمية
 المنكرية لا سيما الله تعالى وصفاته لان منافضة اقول لهم لما جاءه الرسول
 صلى الله عليه وسلم اظاهرة بيته ولا حفيضة فقولهم تعطيل الخلف وكان
 قائلين بهم في حقيقة امرهم وانهم يدعون على التعطيل وتكفيرهم ائمة شيعتهم
 عند السلف والائمة لكن مكانه يكفر اعيانهم فان الذي يدعون في القول اعظم

(١٨) كرسه